توصيف النحاة
لمذهب الكوفيين في (نعم وبئس)
دراسة وتحليل

إعداد الدكتور

حماد بن محمد بن حامد الثمالي

استاذ النحو والصرف المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة أم القرى- مكة المكرمة

• ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن قصور توصيف بعض النحاة لمذهب الكسائي والفراء والكوفيين بعامة، فمن المشهور لدى الدارسين أن (نعم وبئس) فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند الفراء وعامة الكوفيين.

هذا هو توصيف ابن الشجري في أماليه وتلميذه ابن الأنباري في الإنصاف، ثم أصبح موئل النحاة التالين لهما، في حين أن الكثير ممن سبقهم لا يذكرون المذهب الكوفي، وإن ألم به بعضهم فهوإلمام غير مبين، فلما جاء أبو السعادات بن الشجري وصف مذهب الكسائي والكوفيين وصفا لا يطابق واقعه تحت ظنٍّ منه أن أكثر كلامهم تهاويل، ثم أشاع ابن الأنباري وصف أستاذه ابن الشجري بكتابه الإنصاف.

ولا شك أن ما وُصِفَ به مذهب الكوفيين قد أوهنه عند الباحثين وطلاب العلم، غير أن الحقيقة الأصيلة التي تحمل مقومات الفكر الكوفي وتعيد له نصاعته تضمنها كتاب معاني القرآن للفراء، ثم أوضحها فيما بعد ابن عصفور.

غير أن التحول المعنوي الذي طرأ على (نعم وبئس) حين المدح، أو الذم حولهما من معنى الفعلية إلى الاسمية، قد رأيناه عند الخليل بن أحمد في شبيههما (حبذا)، فمن المحتمل أن ما كان يفكر به الخليل في (حبذا) كان يفكر به في (نعم وبئس)، فسرى منه إلى الكوفيين،لاسيما أن التحول عند الخليل في الأساليب والمعاني قضية بنى عليها قاعدة من قواعده الفكرية الرئيسة التي يفسر عليها كثيرٌ من الظواهر النحوية، وقد رأينا الكوفيين يتابعونه كثيراً جداً. والله الموفق.

• المقدمـــة:

(نعم وبئس) فعلان عند البصريين والكسائي[1]، واسمان عند الفراء وعامة الكوفيين، هذا هو المشهور في كتب المتأخرين، منذ زمن ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري،فالبصريون من لدن سيبويه[2] إلى يوم الناس هذا لا يرون إلا أنهما فعلان، وما يلفت النظر أن متقدمي البصريين المشهورين؛ سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والسيرافي ومن كان معهم في تلك الحقبة،لم أعثر لديهم على ما يشير إلى المذهب المخالف؛ أعني مذهب الكوفيين، إلا ما ألمح إليه المبرد، حيث قال: (لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية) [3]، أو ما أشار إليه الزجاجي على عجل نقلا عن ثعلب أن نعم عند الفراء اسم، وعند الكسائي فعل[4]، هكذا دون بيان، هذا كل ما رأيته في ذلك الحين، ثم عقد لهما المتأخرون في مصنفاتهم مسألة مستقلة تدرس فيها جميع قضاياهما استشهادا وترجيحا، ومن أشهر من صنع ذلك ابن الشجري، وابن الأنباري[5]، وأبو البقاء العكبري[6]، وكلهم مجمعون هم وغالب من جاء بعدهم على أنهما فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند الكوفيين، ولكل أدلته وترجيحاته، غير أن حديثي هنا لن يكون لسرد أدلتهم وترجيحاتهم، فهي معروفة من جهة، ومستدل بها من جهة أخرى على توصيف قاصر لم ينصف الكوفيين بذكر الوصف الحقيقي لحقيقة اسمية (نعم وبئس) عندهم، ولذا سأقتصر في بحثي على توصيف اسمية (نعم وبئس) من خلال ما في كتاب معاني القرآن للفراء، ومن خلال ماذكره ابن عصفور، وسأورد تلو ذلك بعض الأدلة التي تسدد مذهب الكوفيين مما لم أره لأحد من قبل.

---

(١) الكتاب:٢/ ١٧٩،٣/ ٢٦٦، والمقتضب:٢/ ١٤٠، والأصول:١/ ١١١، وشرح ابن يعيش:٧/ ١٢٧، والمقاصد الشافية للشاطبي:٤/ ٥٥٠٧، والتصريح بمضمون التوضيح:٣/ ٤٠٥

(٢) الكتاب: ٤/ ١١٦

(٣) المقتضب:٢/ ١٤٤

(٤) مجالس العلماءللزجاجي ص: ٤٨.

(٥) انظر ما قاله الدكتور محمود الطناحي في مقدمته لأمالي ابن الشجري:١/ ١٥٨ حيث ذكر أن ابن الأنباري أغار فى مسألتي (نعم وبئس) و (التعجب) على كلام ابن الشجري، واستعان بشواهده وطريقة حجاجه وردّه.

(٦) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤، والإنصاف: ١/ ٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٤.

فقد تبين لي أن (نعم وبئس) ليسا عند الفراء والكسائي على الهيئة التي يصفهما بها البصريون، بلإن للكسائي والفراء والكوفيين عامة مذهبا مخالفا لما يصفه البصريون يدل على عمق في التفكير وقوة في التدليل مؤطر بأطر قياسية قوية تزيل عنه الضعف الذي يقوله البصريون[1]، والتهاويل التي يقولها ابن الشجري[2]، فقدأضعف توصيفهم مذهب الكوفيين، فأظهره بمظهر لا يليق بفكر علماء الكوفيين، فعَسُرَ من خلاله تفسير مفردات جملتي (نعم وبئس)، وما عسر إلا للوصف القاصر غير المنصف لمذهبهم، في حين ظهر مذهب البصريين واضحا مستقيما تفسر عليه جميع مفردات جملتي (نِعْمَ وبِئْسَ) دون عناء، فمن ثم اطرح مذهب الكوفيين ونبز بأقبح نبز، مع أن هناك من يقول: (إنّ مذاهب الكوفيّين مبنية على أصولٍ لهم لا يعتبرها البصريّون، ولا يصادم قول هؤلاء، بقول هؤلاء)[3] لكنه قول لم يتجاوز محله.

والحقيقة أن توصيفهم الذي أضعف مذهب الكوفيين لا نجد له أثرا في كتب الكوفيين، بل ونجدنا في معاني القرآن للفراء، وعند ابن عصفور ما يخالفه، مما يوجب إعادة النظر في هذه المسألة، فقد فاتنا بمعرفة خفايا مذهب الكوفيين فيها غير قليل مما ينطوي عليه فكرهم الذي يديرون عليه مذهبهم، وأرى أنه لو قدر لمذهب الكوفيين أن يوصفكما هو عند أصحابه لزاحم مذهب البصريين مزاحمة علمية قوية، ولربما أصبح له عند الدارسين موقع يخالف موقعه الذي وضعه فيه توصيف متأخري البصريين، ولذلك سأعرض البحث بعد ملخصه في أربعة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مسيرة (نعم وبئس) في كتب النحاة** تحدثت فيه عن معالجة النحاة لهذه القضية في إطار أربع مراحل.

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الخليل وسيبويه والكسائي والفراء، ثم المرحلة الثانية، وهيمرحلة المبرد وثعلب وتلاميذهما، ثم المرحلة الثالثة، وهي مرحلة ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري، وهي أهم المراحل، إذ تفردت بالتوصيف الخاطئ لمذهب الكوفيين، ثم المرحلة الرابعة، وهي مرحلة ابن عصفور الذي أعادنا إلى النظر السديد

(١) انظر تضعيفهم لمذهب الكوفيين في شرح السيرافي:٣/ ٢٢٩ وسر صناعة الإعراب:١/ ٢٧٥، والإنصاف: ٢/ ٤٥٢ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية) و:٢/ ٤٥٤ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية).

(٢) أمالي ابن الشجري:١/ ٥٦.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٥٥٥.

لمذهب الكوفيين، وما نقله ابن عصفور تتابع على نقله كثير من النحاة دون الاعتدادبه، إذ لا يزالون أتباعا لمذهب ابن الشجري وابن الأنباري.

- **المبحث الثاني: تركيب (نعم وبئس) نحويا**، والقصد منهبيان التوجيه الذي يوجه به البصريون والكوفيون تركيبي (نعم وبئس) المشهورين، وهما (نعم الرجل زبد)، و(نعم رجلا زيدٌ)، لنخلص من خلالهما إلى الفكر الذي يبني عليه كل قبيل رأيه.
- **المبحث الثالث: (نعم وبئس) عند الفراء**: وفي هذا المبحث تحدثت عن معالجات الفراء لفعلية (نعم وبئس) واسميتهما، وقد أبنت فيه مراده بفعليتهما، وكيف انتقلا من الفعلية إلى الاسمية، تحت عناوين فرعية متعددة، مدارها على نصوص الفراءوعلى ما حرره ابن عصفور.
- **المبحث الرابع: (نعم وبئس) عند الكسائي**: وفي هذا المبحث تحدثت عن مذهب الكسائي من خلال ما ذكره ابن عصفور، ثم عرضت فيه مسألة مهمة، وهي تأثر الكوفيين بنحو الخليل بن أحمد، وذلك أنهم كانوا يتابعون الخليل متابعات كثيرة جدا في المعالجات والمصطلحات، فمن المحتمل أن يكون توصيفهم (لنعم وبئس) الذي حولها المدح والذم من الفعلية إلى الاسميةقد سرى إليهم من فكر الخليل؛فهويرى أن (حبذا) جملة فعلية في الأصل، حولها المدح والذم إلى الاسمية، فمن المحتمل أن ما كان يفكر به الخليل في (حبذا) كان يفكر به أيضا في (نعم وبئس)،فتابعه عليهالكوفيون في قضية التحول هذه، كما تبعوه في جل معالجاتهم ومصطلحاتهم، فالتحول عند الخليل من فكره الأصيل الذي فسَّر عليه كثيرا من الظواهر النحوية، لكن فكر الخليل هذا مجهول، كما أن متابعات الكوفيين له مجهولة.

ومما هو جدير بالتنبيه واستصحابه على مدى صفحات البحث أن مذهب الفراء، ومذهب الكسائي كثيرا ما يجعله البصريون مذهبا للكوفيين، فقد ينسب المذهب عند أحد البصريين للفراء، ثم نجده في موضع آخر من الكتاب نفسه، أو في كتاب آخر للكوفيين، وكذلك هو الحال مع الكسائي.

وبعد هذه المباحث التي أدرت البحث عليها، ذكرت خاتمته، فسجلت فيها أهم النتائج التي أوصلتني إليها مصادره المتنوعة التي أبنت عنها في قائمة مصادر البحث.

أسأل الله أن ينفع به، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

المبحث الأول

مسيرة (نعم وبئس) في كتب النحاة

إن المرجو من الوصف التاريخي لمسيرة (نعم وبئس) في كتب النحاة أن يبين لنا تسلسل مراحل التفكير النحوي في هذه المسألة من جهة، وأن يوقفنا من جهة ثانية على أهم مرحلة في مراحل هذه المسيرة، وهي مرحلة ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري اللذين رسخا في الأذهان القول باسمية (نعم وبئس)، في مذهب الكوفيين وليس له في كتب البصريين، ولا فيما بين أيدينا من كتب الكوفيين ما يسنده، فقد أصبح هذا التوصيف موئلا لكل النحاة من بعدهما، برغم ما يخالفه في كتاب معاني القرآن للفراء، وفيما يذكره ابن عصفور، لهذا رأيت أن أجمل حديث النحاة عن (نعم وبئس) في أربع مراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس، وهي التي كان النحاة البصريون والكوفيون يؤسسون فيها قواعدهم في جميع قضايا النحو، ومنها حديثهم عن (نعم وبئس)، ورأس هذه الحقبة من البصريين الخليل ثم سيبويه، ومن الكوفيين الكسائي والفراء، فقد ذكر سيبويه أن (نعم وبئس) فعلان حيث قال: (وأصلُ (نعم وبئس)؛ (نَعِمَ وبَئِسَ)، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى) [1]، وتابعه على ذلك جميع البصريين المتقدمون منهم والمتأخرون.

ومما هو جدير بالنظر أن سيبويه لم يذكر للخليل مذهبا محددا في (نعم وبئس)، وإن رأينا الخليل قد ذكر في العين وفي الجمل[2] (نعم وبئس) لكنه لم ينص نصا صريحا لا على اسميتهما ولا على فعليتهما، وإن كنت ألمس أن له في الجمل وفي الكتاب لسيبويه ما يوحي بفعليتهما في الأصل، فإذا انتقلا للمدح أو الذم صارا اسمين، وهذا الملتمس مبني على ما ذكره عنه سيبويه في (حبذا)، حيث قال: (وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن

(١) الكتاب لسيبويه:٢/ ١٧٩.

(٢) كنت فرغت سابقا من تأكيد نسبة كتاب الجمل للخليل بن أحمد في بحث بعنوان: كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره.

(ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع)[1]، فإذا أخذنا رأي الخليل القائل بأن (حبذا) جملة نقلها المدح والذم من الفعلية إلى الاسمية، ثم رأيناه في كتاب الجمل يقرن (حبذا) التي هي في حال المدح والذم اسم بـ(نعم وبئس) فسَهَّل علينا أن نتوقع أن الخليل يقول باسمية (نعم وبئس) للمشابهة الواضحة بين هذه الأطراف الثلاثة، ولاسيما إذا علمنا ما للخليل من صرامة واضحة في القياس، فقد ظهر ذلك في مواضع كثيرة في العين، ويعين على هذا أن كلام الخليل في (حبذا) يشبه كلام الكوفيين في (نعم وبئس)، وقد ذكرت -في اثناء ثلاثة بحوث سابقة- متابعة الكوفيين للخليل متابعة كبيرة جدا في المصطلحات وفي معالجة كثير من القضايا، فمن المرجح -لدي- أن مذهب الكوفيين في (نعم وبئس) مأخوذ من الخليل لما حققته من متابعاتهم الكثيرة له. والله أعلم.

وفي هذه المرحلة -التي كان يؤسس فيها البصريون لقواعدهم- لا شك أن علماء الكوفة؛ الكسائي والفراء وغيرهما كانوا يتحدثون عن مسائل النحو بما فيها (نعم وبئس)، فكانا يذهبان إلى أنهما اسمان منقولان من أصلهما (نَعِمَ وبَئِس)، فإرادة المدح والذم هي التي نقلتهما إلى الاسمية، ففسر الكسائي النقل بأنه كنقل (تأبط شرا، وشاب قرناها)[2]، وفسر الفراء النقل بحلولهما محل اسم مبتدأ موصوف بهما، فلما حذف المبتدأ الموصوف بهما حلا محله، فأصبحا اسمين فرفعا على الابتداء[3]، وهو ما أتوقع أنه من أثر الخليل فيهم، فتوصيف الكسائي والفراء ليس على الهيئة التي نجدها في توصيف ابن الشجري (٥٤٢هـ) وتلميذه ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، فابن الشجري يزعم أن (نعم وبئس) عند الكوفيين اسمان، هكذا دون شرح للكيفية التي وصلا بها إلى الاسمية، ثم تبعة تلميذه ابن الأنباري، وهوما يعني أن (نعم وبئس) في مذهب الكوفيين اسمان كباقي الأسماء المتمكنة في الاسمية، فكان وصفهما خاطئا فيما يخص الكسائي، وقاصرا قصورا واضحا فيما يخص الفراء

(١) الكتاب:٢/ ١٨٠.

(٢) التعليقة لابن النحاس:١١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣/ ٧٦، منهج السالك:٤/ ١٣٦٥، والتذييل والتكميل:١٠/ ٧٤.

(٣) التعليقة لابن النحاس:١١٥، و معاني القرآن للفراء:١/ ٢٦٧-٢٦٨، ٢/ ١٤١-١٤٢. وانظر: وتوضيح المقاصد والمسالك:٣/ ٧٦، منهج السالك:٤/ ١٣٦٥، والتذييل والتكميل:١٠/ ٧٤.

وباقي الكوفيين، فقد طمست بهذا الوصف معالم الفكر الكوفي الذي بنى عليه الكسائي والفراءوالكوفيون مذهبهم،وسيأتي بسط ذلك في محله، وفي مرحلة التأسيس الأولى لم أر أحدا من الفريقين يشير إلى مذهب الفريق الآخر.

ولما أظلت المرحلة الثانية، وهي التي أصبح النحو فيها أكثر نضجا على يد المبرد (٢٨٥هـ) وتلاميذه، ومن تلاهم كابن السراج (٣١٦هـ) والسيرافي (٣٦٨هـ)، والفارسي (٣٧٧هـ) ظهرت الإشارة عند المبرد وحده دون غيره ممن ذُكِرَ إلى أن (نعم وبئس) ليسا اسمين، وهي إشارة للمذهب المخالف لكنها لم تكن إلا تلميحا حيث قال: (لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية) [١].

وفي هذه المرحلة كان ثعلبٌ (٢٩٢هـ)، يذكر -فيما حكى عنه الزجاجي على عجل- أن نعم عند الفراء اسم وعند الكسائي فعل[٢]، هكذا دون إيضاح لكلا الرأيين، ثم أتى من بعد ثعلب أحد تلاميذه الكبار، وهو أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، فذكر في كتابه الواسط مذهب الفراء فقط بمثل ماذكره به ثعلبٌ، والحقيقة أن ثعلبا وأبا بكر لم يبينا الكيفية التي كان ينظر بها كل من الكسائي والفراء إلى فعلية (نعم وبئس) واسميتهما،ولعلهما لم يبينا ذلك، لأن مذهبي الكسائي والفراءكانامعروفين في زمانهما، فلم يحتاجا إلى بيانه،أو أن من ينقل عنهما كان يختصر الوصف لما هو معلوم من مذهبهما، وإلا فإن الكسائي والفراءكانا يصفان (نعم وبئس) مرة بأنها فعل ومرة بأنها اسم، وسيأتي إيضاحه في مبحث (نعم وبئس) عند الفراء.

أما المرحلة الثالثة في مسيرة (نعم وبئس) في كتب النحاة البصريين، فهي مرحلة ابن الشجري[٣] وتلميذه صاحب الإنصاف[٤]، وهذه المرحلة أهم المراحل وأبقاها أثرا عند النحاة في توصيف مذهب الكسائي والفراء والكوفيين بعامة.

(١) المقتضب:٢/ ١٤٤.
(٢) مجالس العلماء: للزجاجي ص: ٤٨.
(٣) أمالي ابن الشجري:٢/ ٤٠٤ وما بعدها.
(٤) الإنصاف:١/ ٩٧ وما بعدها.

والحقيقة أن وصف ابن الشجري وابن الأنباري لمذهب الكسائي والفراء، كان وصفا خاطئا فيما يخص مذهب الكسائي،وقاصرا فيما يخص مذهب الفراء، وكل ذلك أخل بالفكر الذي يبني عليه الكسائي والفراءوالكوفيون مذهبهم، فظهر مذهبا ضعيفا مطَّرحا، وذلك أنهما زعما أن (نعم وبئس) فعلان عند الكسائي، واسمان عند الفراء والكوفيين هكذا دون بيان، والصواب أن الكسائي يرى أنهما اسمان نقلا من الفعلية كنقل (تأبط شرا)، وأما الاسمية التي يذكرانها فيفهم منها أن (نعم وبئس) هما الاسمان وحدهما؛ أي دون مصاحبة فاعلهما، وهو ما لا يقوله لا الكسائي ولا الفراء،وإنما يقوله الكسائي والفراء وعامة الكوفيين: إن (نعم وبئس) فعلان في الأصل، ثم انتقلا هما وفاعلاهما بعد دلالتهما على المدح والذم إلى الاسمية، فـ(نعم وبئس) وفاعلاهما هما الاسمان، فعلى هذا فكلام ابن الشجري وابن الأنباريلا يبين لنا دخول فاعلي (نعم وبئس) في اسميتهما، بل المتعين من عباراتهما أن كلا من نعم وبئس على انفراد هو الاسم، ثم إن الاسمية التي يزعمها ابن الشجري وتلميذه تفهمنا أنهما اسمان كغيرهما من الأسماء المتمكنة في الاسمية، كرجل وزيد..... وليسا من قبيل الأسماء المركبة المنقولة عن الفعلية التي تفترق في بعض الجوانب عن غيرها، هذا ما نفهمه من قولهما، في حين أنهما عند الكسائي والفراءوالكوفيين اسمان مركبان من فعل وفاعل، ثم انتقلا إلى الاسميةمعنًى مع بقاء لفظ جملة الفعل دون معناه، كما بقي لفظ جملة (تأبط شرا) على أصله، ومعناه معنى الأسماء، فمن هنا فات ابن الشجري وتلميذه مقصد الفراء المسطور في كتابهومقصد الكسائي الذي ذكره ابن عصفور، ومن الملتمس لهما أن فوات ذلك مبني على كلام ثعلب، وكلام أبي بكر بن الأنباري الذي سبق، لكن ذلك لا يعفيهما، فالضعف الذي يتسم به هذا المذهب لا يتناسب مع أقدار أصحابه مما يوجب التحري والتحقيق، ولكن ابن الشجري تحت وطأة ما يظنه بالكوفيين من تهاويل كثيرة في كثير من كلامهم[1]، لم يتحر، فانساقا خلف ذلك، فوصف هو وتلميذه ابن الأنباري مذهب الكسائي والفراء في هذه المسألة بما يفرغه من حقيقته، فأصبح توصيفهما غير موف للكسائي، ولاللفراء ولا للكوفيين عامة بحقهم الفكري، وليس هذا فحسب،

(١) ونص قوله: (ولنحاة الكوفيّين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة) أمالي ابن الشجري: ١/ ٥٦.

بل لقد أعطى قناعة بضعف مذهب الكسائي والفراء، ومن ثم رسخت اسمية (نعم وبئس) المنسوبة للكوفيين بتلك الطريقة، فأصبحت ذائعة في كتب المتأخرين.

أما المرحلة الرابعة في مسيرة (نعم وبئس) في كتب النحاة البصريين فظهرت -حسب ما اطلعت عليه- عند ابن عصفور، فقد ذكر أن الكسائي يرى أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل، ثم نقلا بالمدح والذم إلى الاسمية كما نقل تأبط شرا وشاب قرناها إلى الاسمية، ثم ذكر أن الفراء يرى أن (نعم وبئس) نقلا إلى الاسمية بعد أن حذف المبتدأ الموصوف بهما فحلا محله ثم أصبحا اسمين مثله، فأصل نعم الرجل زيد، رجل نعم الرجل زيد، ثم حذف (رجل) الذي هو مبتدأ، فحل (نعم الرجل) محله، فأخذ حكمه في الاسمية، وهو تفسير مقارب لتفسير الكسائي.

وبهذا يعيد ابن عصفور لمذهب الكسائي والفراء حقيقتهما التي طمرت آمادا طويلة، ومع أن ابن عصفور أعاد لمذهب الكسائي والفراء حقيقتهما، إلا أن ما ذكره ابن الشجري وابن الأنباري في الإنصاف، وفي أسرار العربية[1] لا يزال هو المسيطر على فكر النحاة برغم ما يوصف به كلام أبي الحسن من تحرير عند أبي حيان[2].

*****

(١) الإنصاف:١/ ٩٧، واسرار العربية: ١٠٢ وما بعدها

(٢) منهج السالك:٤/ ١٣٦٥، والتذييل والتكميل:١٠/ ٧٤.

المبحث الثاني

تركيب (نعم وبئس) نحويا

القصد من الحديث في هذا المبحث بيان التوجيه الذي يوجه به البصريون والكوفيون تركيبي (نعم وبئس) المشهورين، وهما: (نعم الرجل زبد)، و (نعم رجلا زيدٌ)، لنخلص من خلالهما إلى الفكر الذي يبني عليه كل قبيل رأيه.

إن مما هو جدير بالذكر أننا لا نجد البصريين يتحدثون حديثا واضحا عن توجيه مفردات تركيب (نعم وبئس) عند الكوفيين، وصنيعهم هذا يثير سؤالا كبيرا، وهو لم تجاهلوا بيان الإعراب الذي يقتضيه مذهب الكوفيين؟!

إن أقل ما يقال:إن ذلك مؤشر على عدم ضبطهم لمذهب الكوفيين، وقد يتعدى إلى أن يقال: إن العصبية المذهبية وراء كل ما خفي من مذهب الكوفيين في هذه المسألة وفي غيرها، فالذي ظهر لي حسبما سيأتي أن الإعراب الذي يوجه به الكوفيون تراكيب نعم وبئس أعرابٌ متجه وله ما يسنده قياسا، فظهوره بالصورة التي هو عليها عند الكوفيين سينازع المذهب البصري منازعة قوية، وقد تظهر له بها الغلبة على المذهب البصري فيم أحسب.

وسأعرض توجيه البصريين أولا، ثم أعرض بعده توجيه الكوفيين لمذهبهم.

إن (نعم وبئس) على مذهب البصريين فعلان[1]، ولما كانا كذلك فلا بد لهما من فاعلين لا محالة، وفاعلاهما من حيث الظهور والاستتار على ضربين، إما أن يكونا اسمين ظاهرين، وإما أن يكونا ضميرين مستترين، فعلى هذا فإن أشهر تركيبات جملة (نعم وبئس) التي تبين حقيقتهما تركيبان: (نعم الرجل زيدٌ) بظهور الفاعل، و: (نعم رجلا زيدٌ) باستتار الفاعل، وإلا ففي فاعلي (نعم وبئس) تفصيلات كثيرة، وأجمع من ذكرها -فيما اطلعت عليه- أبو عبد الله ابن مالك حيث قال: (.... والحاصل أن فاعل (نعم وبئس) لا يكون إلا ظاهرا

(١) الكتاب:٢/ ١٧٩،٣/ ٢٦٦، والمقتضب:٢/ ١٤٠، الأصول:١/ ١١١، وشرح ابن يعيش:٧/ ١٢٧، والمقاصد الشافية للشاطبي:٤/ ٥٥٠٧، والتصريح بمضمون التوضيح:٣/ ٤٠٥

معرفا بأل، أو مضافا إليه، أو إلى مضاف إليه، أو نكرة مضافة، أو مفردة، أو موصولا، أو مضافا إليه، أو ضميرا مفسرا بتمييز موجود، أو مقدر ولا يكون غير ذلك إلّا ما ندر، نحو: مررت بقوم نعموا رجالا)[1]. ولا أريد-هنا-أن أتحدث عن هذه الأنواع، لخروجها عن الغرض الذي أقصد إليه، وهو إبانة فكر البصريين والفراء والكسائي وعامة الكوفيين في حقيقة نعم وبئس عند كل.

فأما التركيب الأول: (نعم الرجل زيد) فيعربه البصريون[2] على النحو التالي: نعم فعل ماض، و (الرجل) فاعل مرفوع، و (زيد) يسمونه المخصوص بالمدح، وهو عندهم إما أن يكون مبتدأ، وجملة الفعل والفاعل قبله خبر عنه، وإما أن يكون خبرا، والمبتدأ ضمير محذوف تقديره (هو)، وابن خروف يمنع ذلك[3]، هذا هو إعراب التركيب الذي يكون فيه الفاعل ظاهرا معرفا بـ(ال) الجنسية، وهو أكثر تراكيب (نعم وبئس) استعمالا، ومنه قوله تعالى: (نعم العبد إنه أواب)[4].

أما التركيب الثاني وهو ما حذف منه الفاعل وأتي له بمفسر نحو: (نعم رجلا زيد)، فهذا التركيب يأتي في الدرجة الثانية كثرة بعد التركيب الأول، وهو لا يفترق كثيرا عند البصريين عن سابقه في التوجيه الإعرابي، إلا أن فاعلي (نعم وبئس) هنا مضمران فيهما تفسرهما النكرة المنصوبة التالية للفعلين، فالتقدير عندهم: نعم هو رجلا زيد، فأضمر الفاعل، ولما أضمر فُسِّر بالنكرة التي يعدونها تمييزا، وباقي إعراب مفردات التركيب على الهيئة نفسها التي في التركيب الأول. ومن هنا يتضح ما يبنيه البصريون على فعلية (نعم وبئس).

وعلى هذا فإن مقتضى إلحاق الكسائي بمذهب البصريين يوجب أن يكون إعرابه على صورة إعراب البصريين، إلا أنهم يذكرون أنه يعرب النكرة المنصوبة بعد الفعل حالا[5].

(١) شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ١٤.
(٢) انظر شرح السيرافي: ٣/ ٩-١١.
(٣) شرح الجمل:٢/ ٥٩٤- ٥٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٧/ ١٣٤.
(٤) سورة ص: ٣٣، ٤٤.
(٥) التذييل والتكميل:١٠/ ١٠٦.

والحقيقة أن وصفهم لمذهب الكسائي لا يلتقي مع مايذكره ابن عصفور، فقد ذكر أن (نعم وبئس) وفاعليهما نقلهما المدح والذم من الفعلية إلى الاسمية كما نُقِلَ (تأبط شرا) وغيره إلى الاسمية[1]، وعليه فوصفهم لمذهب الكسائي بهذا الوصف خاطئ، وينبني عليه خطأ إعرابه وفق مذهب البصريين، بل المتعين أن الكسائي موافق للكوفيين على اسمية (نعم وبئس) كما سيأتي بيانه.

وعلى هذا فالكسائي والفراء وعامة الكوفيين، يرون أن هذين التركيبين: (نعم الرجل زيد) و (نعم رجلا زيدٌ) من قبيل الجمل الاسمية، فعندئذ يعربون (نعم الرجل زيد) على أن (نعم الرجل) مبتدأ، و (زيد) خبر المبتدأ، ويعربون (نعم رجلا زيد) على أن (نعم) وفاعله المضمر فيه -بحسب الأصل- مبتدأ و (رجلا) تفسير، أي تمييز للمضمر في نعم، و (زيد) خبر عن المبتدأ، لكن البصريين ولاسيما من تعرض لمسائل الخلاف كابن الشجري وابن الأنباري والعكبري[2]، لم يوضحوا الإعراب الدقيق لتركيبي (نعم وبئس) السابقين توضيحا يزيل الغموض الذي يحيط بهما في فكر الكوفيين، وكل ما تحصلنا عليه عندهم أن (نعم وبس) يعرب كل منهما مبتدأ، ولا نجد لـ (الرجل)، ولا لـ (رجلا) الإعراب الملائم لاسمية نعم، بل نجدهم أحيانا يعربون (رجل) فاعلا لـ (نعم) وهو ما يوقع في الاضطراب والتشتت؛ إذ لم يبين المراد،فكيف يكون فاعلا وكل من (نعم وبئس) اسم؟!، والسبب يعود إلى أن ابن الشجري خاصة، ثم تلميذه ابن الأنباري رسخا عند التالين لهما أن الكوفيين يقولون باسمية (نعم وبئس) فمن يرى هذا يظن أن كلا من (نعم وبئس) وحدهما الاسمان، والأمر ليس كذلك، وهو ما يطالب بالإيضاح التام، وكما رسخوا ذلك فقدرسخوا أيضا أن الكسائي موافق للبصريين في فعلية (نعم وبئس)، والحقيقة أنهم اختصروا توصيف مذهب الكسائي والفراء والكوفيين اختصارا مخلا، فالذي نجده في معاني القرآن للفراء[3]، وفي ما يحكيه ابن عصفور خاصة خلاف ذلك[4]، ولذلك ظهر

(١) التعليقة لابن النحاس: ١١٥، ومنهج السالك:٤/ ١٣٦٥، والتذييل والتكميل:١٠/ ٧٤

(٢) أمالي ابن الشجري:٢/ ٤٠٤، والإنصاف:٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٤

(٣) سيأتي بيان ذلك لاحقا

(٤) انظر التعليقة لابن النحاس الحلبي:١١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ٧٦

الاضطراب في بعض كلام من يتابعهم إذ ينسبللفراء وللكسائي في موضعين متقاربين من الكتاب الواحد القول باسمية (نعم وبئس)، ثم لا نلبث أننجده في أثناء إعراب بعض المُثُل يظهر في كلامه ما ينقضه بأن يذكر أن الفراء يعدُّ (نعم وبئس) فعلين، ويعد ما بعدها فاعلا، وذلك كقول أبي حيان (....وعلى أنَّ في (نعم وبئس) مضمراً هو فاعلبهما في نحو (نِعمَ رجلاً زيدٌ) معظم البصريين؛ سيبويه وغيره.

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ الفاعل هو زيد، والنكرة المنصوبة بعد (نعم وبئس) حالٌ عند الكسائي، وتمييز عند الفراء، وهو عنده من التمييز الذي هو من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ فحُذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نُقل الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل نعمَ رجلاً زيدٌ) [1]، ومثل قول أبي حيان ما ذكره المرادي حيث قال: (الثاني: ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد يضمر فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً)، وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا.

والأصل في قولك: (نعم رجلا زيد) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيدٌ ويقبح -عنده- تأخيره؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. انتهى) [2] ولا شك أن ما ذكره أبو حيان والمرادي من فعلية (نعم وبئس) عند الفراء يتناقض في ظاهره مع اسميتهما التي ينصون عليها في مواضع أخر!

والحقيقة أن هذا القول على ما فيه من عدم استقامة في ظاهره، إلا إنه يحمل في طياته - لمن عرف الحقيقة- مذهب الفراء الذي يشير إلى أن (نعم وبئس) أصلهما فعلان، وهو ما نجده في معاني القرآن، ثم أوضحه ابن عصفور، ولكن عرض أبي حيان والمرادي له بالطريقة التي سبقت لا يفضي إلى إدراك ذلك، فلذا ظهر الكلام مضطربا لا تلاقي بينه وبين ما شُهر عن الفراء والكوفيين من اسمية (نعم وبئس)، ولعل ذلك يعود إلى ما يوهمه

(١) التذييل والتكميل:١٠/ ١٠٦.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك:٣/ ٨٩.

ما في معاني القرآن نفسه من اضطراب، وزاد من ذلك تفرق الحديث عن المسألة في أكثر من موضع، وما أسهم به اقتضابها من غموض شديد جراء الحديث عن اسمية (نعم وبئس) حينا وعن فعليتها حينا آخر، فضلا عما في المسألة من عمق نظر الفراء، كل ذلك في تقديري تولد عنه اضطراب، لكنه اضطراب سيزول حين يعاد النظر في كلام الفراء، وحين يقارن بما يقوله ابن عصفور من توصيف لحقيقة (نعم وبئس) في مذهب الفراء وغيره، فقد أفادنا ما في المعاني وما قاله ابن عصفور بأن الفراء يقول باسمية (نعم وبئس) من جهة وباحتياجهما إلى فاعل من جهة أخرى وسنوضح ذلك لاحقا. فالحاصل أن هذه هي صورة توجيههم لتركيب (نعم وبئس) عند الكوفيين في أكثر كتبهم، وهو ما لا تنعقد منه فائدة لا إشكال معها.

*****

المبحث الثالث

(نعم وبئس) عند الفراء

لقد بدأت بالحديث عن الفراء أولا لأمرين:

الأول: أن مذهب الفراء معروف من خلال كتابه معاني القرآن، ثم أكده ابن عصفور.

والثاني: أن في البدء بمذهب الفراء ما يؤسس لحقيقة التلاقي بين مذهب الفراء القائل باسمية نعم وبئس ومذهب الكسائي الذي يقول باسمية نعم وبئس أيضا، فمذهب الكسائي هذا انفرد بالحديث عنه ابن عصفور، ثم قلده بعض من تلاه، إلا أن ما قاله ابن الشجري وابن الأنباري هو المعتمد عندهم، رغم مخالفته لمافي معاني القرآن، ولما ذكره ابن عصفور.

وبناء على ما سبق فسآتي أولا بكلام ابن عصفور الذي يظهر فيه معنى فعليتي (نعم وبئس) واسميتيهما عند الفراء والكسائي وعامة الكوفيين، ثم آتي بعده بنصوص الفراء التي توضح أن مذهبه يلتقي مع ما ذكره ابن عصفور، وإن كان كلام الفراء غامضا تعسر الإفادة منه بلا تأن وإعادة نظر، وإلا فإن به من الفوائد المعتبرة، وعمق النظر، وسعة التدليل، ما لا نجده في كلام ابن عصفور مع سهولة عبارته ووضوح مراده، فلذا قدمت كلام أبي الحسن على كلام الفراء.

أولا: مذهب الفراء من خلال كلام ابن عصفور:

لقد نص ابن عصفور، فيما نقله عنه البهاء بن النحاس الحلبي (٦٢٧-٦٩٨هـ)[١] وأبو حيان (٧٤٥هـ)[٢]، وابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)[٣]، وناظر الجيش (٧٧٨هـ)[٤]، على أن الفراء يرى أن (نعم وبئس) في الأصل فعلان، وحين أريد بهما المدح أو الذم أصبحا هما

(١) التعليقة:١١٥

(٢) -ومنهج السالك:٤/ ١٣٥٦

(٣) توضيح المقاصد:٣/ ٧٦

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٦/ ٢٥٢٦

وفاعلاهما اسمين، هذا حاصل مذهب الفراء فيما ذكره ابن عصفور، وسأنقل نص ابن عصفور من طريقين؛ من طريق ابن النحاس الحلبي، ثم من طريق أبي حيان، للعلاقة الوطيدة بين ابن عصفور من جهة، وابن النحاس وأبي حيان من جهة أخرى[1]، فقال ابن النحاس: (قال ابن عصفور: (نعم وبئس) فعلان، لم يختلف فيهما[2] أحد من النحويين البصريين والكوفيين، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي- رحمه الله- إلى أن قولهم: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرًّا،نقلا عن أصلهما، وسمي بهما للمدح والذم، وذهب الفراء- رحمه الله - إلى أنهما جملتان صفتان لموصوف محذوف، والأصل عنده -في قولك: نعم الرجل زيد-: رجلٌ نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل زيد، فـ(نعم وبئس) صفتان لرجل، لأنهما جملتان بعد نكرة، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه.) [3].

وما نقله ابن النحاس في التعليقة نقل مثله أبو حيان وغيره عن ابن عصفور مع فروق يسيرة لا تؤثر في المعنى، قال أبوحيان: (والطريقة الثانية من ذكر الخلاف فيهما[4] حررها الأستاذ ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة، قال: (لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن (نعم وبئس) من قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو وأشباه ذلك فعلان، وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل.

فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل، وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا، وبرق نحره، فنعم

(١) ابن النحاس شرح المقرب لابن عصفور بكتابه التعليقة، فهو ذا علاقة قوية بمؤلفاته، فمذهب الكسائي والفراء في (نعم وبئس) لا يعرف إلا من طريقه، وأما علاقة أبو حيان بابن النحاس، فإن أبا حيان تتلمذ على ابن النحاس.انظر بغية الوعاة:١/ ٢٨٠

(٢) (فيهما) في التعليقة (فيه)

(٣) التعليقة على المقرب:١١٥

(٤) يعني (نعم وبئس)

الرجل -عنده- اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما، وسمي بهما.

وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو: رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من (نعم وبئس) وفاعليهما مقامه، فحكم لها بحكمه.

فنعم الرجل وبئس الرجل -عندهما- رافعان لزيد وعمرو، كما لو قلت: ممدوح زيد، ومذموم عمرو، لكان زيد مرفوعا بممدوح، وعمرو مرفوعا بمذموم.) [1]

ومن خلال ماسبق يتضح مذهب الفراء في أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل ثم نقلا بالمدح والذم إلى الاسمية، لأنهما حلا محل الاسم المبتدأ الموصوف بهما.

وما قاله ابن عصفور هنا يتطابق كثيرا مع كلام الفراء في معاني القرآن، وهو أمر ضروري في تحقيق مذهب الفراء، بل إن كلام الفراءسيفيدنا فوائد أخر ذات أثر بالغ في بيان مذهبه، لم يشر إليها ابن عصفور.

ثانيا: مذهب الفراء من خلال كلامه في معاني القرآن:

لما كان كلام الفراء ينطوي على تفكير لا نعهده، وبعبارة تتسم بغموض ظاهر، فقد رأيت أن أوْفَقَ طريقة لعرضه أن أجعله في مسألتين؛ المسألة الأولى للحديث عن فعلية (نعم وبئس) من خلال ما في معاني القرآن، والمسألة الثانية للحديث عن اسميتهما بالمنهج نفسه الذي سأعرض به المسألة الأولى أيضا، لتصبح تفاريق كل مسألة مجتمعة في موضع واحد، ليتضح تلاقي كلام الفراءمع ماذكرهابن عصفورالسابق، وعندئذ نكون قد وصلنا لتحقيق مذهب الفراء، ومن ثم يظهر قصور وصف من وصف مذهب الفراء والكوفيين، سواء كان ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري، أو غيرهما ممن تابعهما.

(١) منهج السالك: ٤/ ١٣٥٦

المسألة الأولى: فعلية (نعم وبئس):

إن نصوص الفراء وإن كانت تذكر فعلية (نعم وبئس)، إلا أنه حين يذكر ذلك مع (نعم) التي تفيد المدح، و (بئس) التي تفيد الذم، لايريد بهما أنهما فعلان في هذه الحالة، وإنما يشير إلى أصليهما الذي نقلا منه المفيد للنعماء والبأساء، أما بعد أن نقلا إلى المدح والذم من ذلك المعنى، فليسا بفعلين على الهيئة التي في مذهب البصريين القائلين بفعلية (نعم وبئس) دون نقل أو إحلال، فإذا ذكر الفراء الفعلية مع ما يفيد المدح أو الذم فهو مراع للفظها الذي كان لها بحكم الأصل، وإذا ذكر الاسمية كان مراعيا لمعناها الاسمي المستحدث، فهذا التداخل بين الأصل اللفظي الذي كانا عليه والمعنى الاسمي الذي استجد لهما بالمدح والذم هو الذي جعل الفراء يقول ذلك، فمن ثم يزول ما يظن في كلامه من اضطراب.

فلما ذكر الفراء أن (نعم وبئس) في الأصل فعلان، وعندما استعملا لمعنى المدح أو الذم أصبحا هما وفاعلاهما اسمين من حيث المعنى النحوي، فتأويل الفراء مبني على أن هذين الفعلين وفاعليهما حلا محل اسم موصوف بجملتيهما؛ أي الفعل والفاعل، فمن ثم أصبحا اسمين، ويتضح ذلك بتطبيق ما سبق على قولهم: نعم الرجل زيد، فهذا التركيب أصله عند الفراء والكوفيين: (رجل نعم الرجل زيد) [1]، فـ(رجل) مبتدأ، وجملة (نعم الرجل) المكونة من فعل وفاعل صفة له، ثم حذف الاسم الموصوف (رجل)، فحلت الصفة (نعم الرجل) محله، وأخذت حكمه، فأصبحت بحلولها محله اسما مثله، وأصبح الفعل وفاعله مبتدأ مثل ماكان (رجل) مبتدأ أيضا، والخبر هو (زيد)، هذا هو مذهب الفراء بإيجاز، وإليك ما يدلل على فعليتهما من نصوصه مصحوبة بما يبين المراد منها.

نص الفراء الأول الدال على أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل:

قال الفراء: (والعرب توحد (نعم وبئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس

(١) التعليقة لابن النحاس:١١٥، والتبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٤.

معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدحوالذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل[1]، وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل)[2].

فنص الفراء السابق يدل بوضوح على أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل وذلك من خلال قوله: (...ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل، وليس معناهما كذلك) فالفراءيحدد في نصه هذا أمراضروريا في المسألة، ألا وهو أن (نعم وبئس) للمدح والذمكانا فعلين في الأصل، ولما صارا مفيدين للمدح والذم أصبحا اسمين، فتحديدهلفعليتهما الأصلية مأخوذ من قوله: (.... أن لفظهما لفظ فَعِل)، فنصه على لفظ (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، تأكيدعلى فعلية (نِعْمَ وبِئْسَ) في الأصل؛ لأنه يشير بوزن (فَعِلَ) إلى قاعدة عند أهل العربية مشهورة[3]، وهي: أن كل ما كان ثلاثيا وعلى وزن (فَعِل) من الأفعال والأسماء، وكان ثانيه حرفا من حروف الحلق جازت فِيهِ أَربعة أوجه، الوجه الأول: الأصل وهو (فَعِلَ)، والثاني: (فِعِل) بكسر الأول والثاني، والثالث: (فَعْل) بالفتح ثم السكون، والرابع: (فِعْل) بالكسر ثم الإسكان،وهذا الأخير هو ما يهمنا، فقد تفرع فعلا المدح والذم: (نِعْمَ وبِئْسَ)،اللذان على (فِعْلَ) عن أصلهما (نَعِمَ وبَئِسَ) اللذين هما على (فَعِلَ)،فعلى هذا فـ(نِعْمَ وبِئْسَ) في المدح والذم أصلهما الفعلان (نَعِمَ وبَئِسَ) لمن يصيب نعيما أو بؤسا، هذا مايريده الفراء بالنص على صيغة (فَعِل) تحديدا، وكلامه هذا يلتقي مع ما ذكرهابن

(١) ضبط (فعِل) في معاني القرآن ٢/ ١٤١ بفتح العين والصواب كسرها كـ(علم) و (ضحك) قال في التبصرة والتذكرة: (وكان الأصل فيهما نَعِم، وبَئِس مثل علم وجهل، ثم كُسِرت النون والياء إتباعا لكسرة العين والهمزة فصارا نِعِم، وبِئِس بكسرتين متواليتين، مثل إِبِل، وإِطِل، ثم أسكنتا تخفيفا، فصار نِعْم، وبِئْس، وقد استعملا على الأصل وقال الشاعر: أنشده أبو سعيد السيرافي:

ففداء لبني قيس على ما أصاب الناس من سُر وضُر
ما أقلت قدم ناعلها نَعِم الساعون في الأمر المبر)

- التبصرة والتذكرة:١/ ٢٧٤-٢٧٥، وانظر شرح السيرافي: ٣/ ٩ وما بعدها، وشرح الجمل لابن الفخار:١/ ٤١٦.

(٢) معاني القرآن:٢/ ١٤١.

(٣) الكتاب:٢/ ١٧٩، وانظر:٤/ ١١٦، و المقتضب:٢/ ١٣٨، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق:٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش:٧/ ١٢٨، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح:٣/ ٦٨١.

عصفور بقوله أن أصل (نعم وبئس) (فعلان) ألا تراه يقول: (لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن (نعم وبئس)..... فعلان) [1]، **إلا أن في كلام الفراء إشارة هي غاية في الأهمية لتفسير فعلية (نِعْمَ وبِئْسَ) التي وردت في نصه؛ وذلك أنه ذكر أن لفظهما حين المدح باقٍ على لفظ الفعل الذي نقلا منه، أما معناهما بعد أن أصبحا للمدح والذم،فلم يعودا يفيدان الفعلية التي كانا عليها، وإنما أصبحا جراء المدح والذم اسمين**، إلا أن غموض عبارة الفراء التي يريد بها ماذكرته تحتاج إدامة نظر ليتجلى بها المراد من تحديده (فَعِل)، ولذا قال المبرد: (اعلم أن (نعم وبئس) كان أصلها (نَعِمَ وبَئِسَ) إلا أنه ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق مما هو على (فَعِل) جازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فعلا وذلك قولك: (نَعِمَ وبَئِسَ) على التمام وفَخِذ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول (نِعِمَ وبِئِسَ) وفِخِذ ويجوز الإسكان كما تسكن المضمومات والمكسورات إذا كن غير أول) [2]، وقال سيبويه: (أصل (نِعْمَ وبِئْسَ): (نَعِمَ وبَئِسَ) [3]، وقال أبو عبد الله بن الفخار: (نَعِمَ وبَئِسَ) فعلان متصرفان في أصل وضعهما، يقال: نَعِم الرجل يَنْعَم، إذا صار في نعيم وطيب عيش، وبَئِسَ يبأس، إذا صار في بؤس ومرض، ثم نقلا عن أصلهما وضمنا معنى المدح والذم فصارا لذلك يدلان على غيرهما) [4].

ومما تنبغي الإشارة إليه أن غموض مراد الفراء جعل محقق معاني القرآن يضبط وزن (فَعِل) - الذي هو وزن رئيس في المسألة - بفتح العين[5]، وهو ضبط خاطئ صوابه الكسر، لأن الفتح يفوِّت مقصد الفراء الذي يريده من صيغة (فَعِلَ) بفتح الأول وكسر الثاني، فهذا الوزن هو الدال على أن أصل (نِعْمَ وبِئْسَ) الفعلان: (نَعِمَ وبَئِسَ).

(١) منهج السالك:٤/ ١٣٦٥، ونص ابن عصفور في التعليقة على المقرب:١١٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٥/ ٢٥٢٦

(٢) المقتضب:٢/ ١٣٨.

(٣) الكتاب:٢/ ١٧٩، وانظر:٤/ ١١٦

(٤) شرح الجمل لابن الفخار١/ ٤١٢، وانظر الصحاح للجوهري (بئس) = ٣/ ٩٠٧.

(٥) معاني القرآن:٢/ ١٤١، وقد سبق بيان ذلك.

نص الفراء الثاني الدال على أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل:

قال الفراء: (.... فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثا مثل: الدار منزل صدق، قلت: نعمت منزلا، كما قال: (وساءت مصيرا) ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧] وقال ﴿وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١] ولو قيل: (وساء مصيرا)، (وحسن مرتفقا)، لكان صوابا؛ كما تقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة، فالتذكير والتأنيث على هذا، ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفا للدار. وكذلك تقول: نعم الدار منزلك، فتذكّر فعل الدار إذ كان[1] وصفا للمنزل. وقال ذو الرمّة[2].

أو حرّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاء مُجْفَرَةٌ دعائم الزّور نعمت زورق البلد

ويجوز أن تَذْكُرَ الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما ونعموا قوما. وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم. انتهى) [3].

إن نص الفراء هذا أقل غموضا من نصه السابق، ومع ذلك فهو في حاجة إلى إبانة وتجليه، إذ إنه ينطوي على أمرين يدلان على فعلية (نعم وبئس):

الأمر الأول: أنه ينص صراحة على أن (نعم وبئس) فعلان، ألا ترى قوله: (تؤنث فعل المنزل)، ثم قال: (فتذكّر فعل الدار) ثم قال ثالثة (وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد

(١) هذه الكلمة كتبت في معاني القرآن (كانت) وهو خطأ واضح يخل بمراد الفراء، ويدل على صحة ما ذكرته ما سبقها؛ ولأن الفراء يذهب الى أن (نعم وبئس) في نحو: نعم الدار منزلك صفة لموصوف محذوف، فأصل الكلام عنده حين التذكير: (منزل نعم الدار منزلك)، فعليه يكون نعم وما بعده جملة صفة للنكرة (منزل) المحذوفة قبل نعم، فلذا قال تذكر فعل الدار إذ كان وصفا للمنزل، المحذوف، أي أن تذكير الفعل يرجع إلى أن ما قبله مذكر، وسيأتي في المتن لاحقا ما هو أكثر إيضاحا.

(٢) البيت في ديوانه:٢٠٣، وشرح السيرافي:٣/ ١٢، وخزانة الأدب:٩/ ٤٢٠، والحرة: الكريمة من الإبل، والعيطل: الطويلة العنق، والثبجاء الضخمة الصدر، وقيل عظيمة السنام، والمجفرة، بفتح الفاء أخت القاف كذا ضبطها ضبط قلم في تاج العروس (ج ف ر)، وضبطها في الخزانة ضبط قلم بكسر الفاء، قلت مفعلة هنا بالفتح وانظر: ليس في كلام العرب:٣٦٨، ودعائم الزور: ضلوعها

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٧- ٢٦٨.

الأسماء)، فكلمة (فعل) في قوله (فعل المنزل) و (فعل الدار) و (وحدوا الفعل) هاهنا يعني بهما أن (نعم وبئس) فعلان من جنس الأفعال وهو أمر ظاهر، وهذا مخالف لما ينص عليه البصريون[1] وجماهير أهل العلم من أن (نعم وبئس) اسمان عند الكوفيين والفراء دون استثناء أو شرح مبين لحقيقة اسميتها.

الأمر الثاني مما يدلعلى فعلية (نعم وبئس): أنه ذكر أن للمنزل فعلا، وأن للدار فعلا، وهذا يعني أن (المنزل) و (الدار) فاعلان للفعل (نعم)، لأنه لابد لكل فعل من فاعل إجماعا، ويزيد ذلك وضوحا أنه قال: (وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء)، وهو يعني بهذا أن العرب أجازت توحيد فعل (نعم وبئس)؛ ومعنى توحيد الفعل هنا عدم وصله بضمائر ما يسبقه منالأسماء، سواء كان الاسم السابق للفعل مثنى أو جمعا لمذكر أو لمؤنث، فمع فعلي (نعم وبئس) خاصة يجوز ألّا نظهر الضمير فنقول: الرجلان بئس رجلين، ولنا أن نظهره فنقول: الرجلان بئسا رجلين بخلاف غيرهما من الأفعال، فإنه يجب فيها حين تسبق بأسماء مثناة أو مجموعة مذكرة أو مؤنثة أن نصلها بضمائر الأسماء السابقة لها، فيقال: الرجلان قاما، والرجال قاموا، والهندات قمن، ولا يصح أن يقال: الرجلان قام، ولا الرجال قام، وهذه الأمورالثلاثة التي ذكرها الفراء في نصه الثاني تدل على أنه يرى أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل، أي قبل أن يستعملا للمدح والذم.

وبناء على ما سبق يتضح أن ما نجده في معاني القرآن متطابق مع كلام ابن عصفور تطابقا تاما، ألا ترى قوله: (لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن (نعم وبئس) من قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واشباه ذلك فعلان، وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل).

ونتيجة لما تقرر سابقا من أن (نعم وبئس) فعلان في الأصل عند الفراء والكوفيين، فإنني لم أجد في كتب البصريين التي اطلعت عليها من يقول: إن الكوفيين يقولون بأصالة فعلية (نعم وبئس)، وإنما الذي يثبت ذلك ما بقي مستورا في طيات كتاب معاني القرآن

(١) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤، والإنصاف: ١/ ٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٢٧.

للفراء، حتى حرره ابن عصفور، ثم تابعه بعض من أتى بعده في ذكره لا في الأخذ به وتفنيد ما خالفه، وإلا فهي حقيقة كانت محجوبة، بما قاله ابن الشجري، ثم أشاعه تلميذه ابن الأنباري في الإنصاف[1]، الذي أصبح المرجع الأمثل لمذهب البصريين والكوفيين مع تقصيره في وصف هذه المسألة، مما جعل مذهب الفراء والكوفيين المتابعين له ضعيفا، فمن ثم أبطلت بسبب ذلك الوصف القاصر أدلة الكوفيين، وقويت أدلة البصريين، وإلا فإن من يقف على حقيقة مذهب الكوفيين سيجد لما قاله الكوفيون وجاهته، وسأعود لذلك بما يبينه أكثر. والله الموفق.

ثانيا: كلام الفراء في اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ)

إن غالب النحاة ينسب إلى الفراء وإلى الكوفيين أن (نعم وبئس) اسمان، وهنا أنبه إلى أن مذهب الكوفيين كثيرا ما يكون هو مذهب الفراء أو الكسائي من قبلهم،وهذه المسألة إحدى أمثلة ذلك، فـ (نعم وبئس) اسمان على مذهب الفراء وفق ما أبانه في معاني القرآن، ومع ذلك نجدها منسوبة للكوفيين عند جماهير نحاة البصرة على ماسبق بيانه.

والحقيقة أن البصريين حين ينسبون القول باسمية (نعم وبئس) للكوفيين، يعطي ظاهر كلامهم أمرين:

الأول: أن لفظ (نِعْمَ وبِئْسَ) كل واحد منهما على حدته دون ضميمة أخرى هو الاسم.

والثاني: أن (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمان كباقي الأسماء التي تجري على غالب مذاهب الأسماء المتمكنة في الاسمية التي تقبل علامات الأسماء وتحل في محالها، وبهذه النظرة المقيسة على غالب الأسماء يظهر مذهب الفراء ومن يتابعه عرضة للنقد والاطراح والتهويل[2] والضعف[3]؛ إذ ليس في ذوقنا لهما مانتذوقه من معنى غالب الأسماء، كرجل، وامرأة، وزيد، ونحوها، ثم إن هذه الاسمية التي يقولها البصريون على هذه الهيئة يشغب عليها ما

(١) أمالي ابن الشجري:٢/ ٤٠٤، والإنصاف:١/ ٩٧

(٢) أمالي ابن الشجري:١/ ٥٦

(٣) انظر شرح السيرافي:٣/ ٢٢٩ وسر صناعة الإعراب:١/ ٢٧٥، والإنصاف: ٢/ ٤٥٢، و:٢/ ٤٥٤.

فيها من لفظ الفعل، فتشعر بقلقها وعدم مناسبتها لذلك، ثم زاد من إبعاد (نعم وبئس) عن الاسمية ما يردون به شواهد الفراء وعامة الكوفيين.

والذي أراه أن من وصف مذهب الفراء والكوفيين بتلك الاسمية الصارمة التي تلحقهما في الظاهر بما هو مطرد من الأسماء قد قصّر تقصيرا واضحا في عرض ما يريده الفراء والكوفيون.

لقد ذكرت سابقا أن الفراء يقول: إن (نعم وبئس) في أصلهما فعلان، وقد أبنت ذلك فيما تقدم من مقصد الفراء بأصالة فعليتهما، ومع أنه يقول بفعليتهما في الأصل، فإنه يقول أيضا: إنهما حين يفيدان المدح والذم يصبحان اسمين، وهو ما يوحي في ظاهره باضطرابه، لكن من يعرف مقصد الفراء وعمق تفكيره في هذه القضية، يعلم أنه لا تناقض في قوليه، فـ(نعم وبئس) عند الفراء والكوفيين وغيرهم فعلان في الأصل على ما حققته سابقا وعلى ما قاله ابن عصفور[1]، ولكنهما بعد استعمالهما لمعنى المدح أوالذم تحولا هما وفاعلاهما معا عن معنى الفعلية الدال على النعماء والبأساء إلى معنى المدح أو الذم الذي أكسبهماالاسمية، فلفظهما لفظ الأفعال، ومعناهما هما وفاعلاهما معنى الأسماء، وهذا التحول المعنوي قضية رئيسة لفهم فكر الفراء الذي حكم به على اسمية (نعم وبئس)، وإليك ما يدل على ذلك من كلام الفراءنفسه.

النص الأول مما يذكر فيه الفراء اسمية (نعم وبئس):

قال الفراء: (والعرب توحد (نِعْمَ وبِئْسَ) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل[2]، وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل) [3]

(١) التعليقة لابن النحاس:١١٥

(٢) (فَعِلَ) بفتح أوله وكسر ثانيه، وقد سبقت الإشارة إلى أنه يجب أن يضبط هكذا.

(٣) معاني القرآن:٢/ ١٤١.

فنص الفراء هذا سبقت الاستفادة منه في معنى الفعلية التي يقولها الفراء، واستحضرته هنا، لضرورته في بيان مراد الفراء باسمية (نعم وبئس)، وسأنتقي منه المواضع الدالة على اسمية (نعم وبئس)، غير مراع لترتيبها في أصل النص، مراعاة لتسلسل الأفكار التي رأيت أن يدار عليها ترتيبها في البحث

الموضع الأول: وذلك قوله: (..... وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم) [1] لقد نص الفراء هنا نصا صريحا علي أن (نعم وبئس) في أسلوب المدح والذم ليستا بفعل يستفاد منهما معنى الفعل الذي كان لهما قبل التحول عن معناهما إلى المدح والذم، فقد كانا قبل التحول إليالمدحوالذم فعلين يدلان على النعيم والبؤس، إلا أنه زال عنهما هذا المعنى، فخرجا من دلالة الفعل، ودخلا بالمدح والذم إلى حوزة الاسم. هذا هو مراد الفراء من كلامه المتقدم.

الموضع الثاني: دلالة صيغة (فَعِلَ) من قوله: (ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل، وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك)

إن غرض الفراء من ذكره لصيغة (فَعِلَ) التدليل على أن (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان في الأصل لأنهما تحولا عن أصلهما (نَعِمَ وبَئِسَ) الذي هو على (فَعِلَ)، فمن ثم فهما فعلان من الناحية اللفظية، لكنهما بسبب المدح والذم انتقلا عن معنى الفعل إلى معنى الاسم رغم بقاء صيغتهما الفعلية، فلم تعد صيغة الفعل معتبرة، لأنه تم التحول عنها، فلم يبق منها إلا لفظها، فمن ثم انقطع كل من (نعم وبئس) عن المعني الدال على الفعل مع بقاء لفظه فقط، وحل محله المدح والذم الدال على الاسمية، فأصبحتالاسمية هي المعتبرة، لأنها هي المعني المقصود، ولهذا قال في هذا التحول: (إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل وليس معناهما كذلك) [2]، وهذا نص في أن التحول أبقى لفظ الفعل كما هو، واستُحدث بالمدح والذم معنًى الأسمية، فأصبح المعنى الاسمي هو المعتبر في دلالة التركيب، فيعرب التركيب حسب هذه الدلالةالاسمية المستحدثة، وليس حسب الفعلية السابقة،لأنها أصبحت لفظية مفرغة من دلالة الفعل الأصلية.

(١) معاني القرآن:٢/ ١٤١

(٢) معاني القرآن للفراء:٢/ ١٤١

وليس بغريب أن نجد الجمل الفعلية تنتقل إلى الاسمية، فمن ذلك تأبط شرا، وشاب قرناها، وبرق نحره، وحبذا عند الخليل وغيره، وسأعود لذلك لاحقا.

ومما يلزم بيانه أن الفراء حين يرد في كلامه عن (نعم وبئس) ذكر للفعل، فليس ذلك منه نزوعا عن اسميتهما حال المدح أو الذم، أو اضطرابايداخله، فقوله محكم متساوق مع بعضه، لأنه إنما يذكر الفعل في تلك المواضع حينما يصف مفردات (نعم وبئس) التي كانت عليهما قبل أن يصيرا للمدحأو الذم، كما أننا حين نتحدث عن مفردات تأبط شرا الذي هو اسم، إنما نتحدث عنها بالاعتبار الذي كان عليه الاسم قبل انتقاله للاسمية، فنقول: (تأبط) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، و (شراً) مفعول به، أما إذا أتينا للمعنى الاسمي الذي انتقل إليه فلم يعد لفظ (تأبط شرا) يثير المعنى الدلالي الذي تركبت منه مفرداته، شأنه شأن غيره من الأسماءالأخري، فلا ينظر إليها بحسب ما نقلت عنه، فلذلك نعربه بحسب موقعه من التركيب، فهنا يأتي المعنى الاسمي الذي يطلبه التركيب،هذا ما ينبغي أن نفهم عليه قول الفراء، وبهذا يزول ما قد يتوهم من الاضطراب ويستقيم المراد.

الموضع الثالث من أدلة الفراء على اسمية (نعم وبئس):

قوله: (والعرب تُوحِّد (نعم وبئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون:أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم) [1].

يشير الفراء في قوله هذا إلى أن العرب لا تعامل (نعم وبئس) بعد انتقالهما إلى المدح أو الذم معاملة الأفعال؛ وذلك أنهم يجيزون توحيدهما؛ أي أنهم لا يصلونهما بضمائرالأسماء المتقدمة عليهما،كما يجيزون-أيضا- وصلهما بضمائر الأسماء التي قبلهما، فيقولون في حال وصلهما بضمائر ما قبلها: أما قومك فنعموا قوماً، وقومك بئسوا قوماً، ويقولون في حال ترك وصلهما بضمائر ما قبلهما:قومك نعم قوماً، وقومك بئس قوماً، وهي بهذه الطريقة التي اعترتهما في حال المدح والذم تخالف الأفعال، إذ يتعين في جميع الأفعال -إلا ماشذ- أن توصل بضمائر ما قبلها، فتقول: الرجلان حضرا، والرجال حضروا، ولا تقول: الرجلان

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤١

حضر، ولا الرجال حضر، فتدليل الفراء بهذا يعني به أنها خرجت من حوزة الأفعال إلى حوزة الأسماء ودليل التحول الذي ذكره الفراءفي الموضع الثالث ذكره في نص ثان يتطابق مع هذا الموضع، فلذا استحضرته هنا لتطابقهما، ثم لمساندتهما لبعضهما في كشف مراد الفراءفقال: (.... لأن بئس ونعم دلالةٌ[1] على مدحٍ أو ذمٍ لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا، فهذا في (بئس ونعم) مطرد كثير) [2]، فالفراءيشير إلى أن المدح والذم الذي دخل (نعم وبئس) حول معناهما إلى الاسمية، فلم تعد إرادة الفعليةقصودة؛ أي أن معنى الفعلية غير موجود فيهما، وإن كان لفظهما لفظ الفعل.

ثم دلل على عدم إرادة الفعلية بأنه لا يلزمهما أن تتصل بهما ضمائر الأسماء السابقة لهما، كما يلزم غيرهما من الأفعال، فيقال في الأفعال مطردة الفعلية مثلا: الرجلان قاما وقعدا،ولا يقال الرجلان قام وقعد، أما نعم وبئس فيجوز أن يقال فيهما:الرجلان نعما رجلان، كما يجوز أن يقال: الرجلان نعم رجلان.

هذا هو تفصيل معنى كلام الفراء، وقد كشف كلامه عن مذهبه في الكيفية التي أصبح بها (نعم وبئس) اسمين، وهو ما لم يورده البصريون كما هو ظاهر من كلام ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري[3]، إلا بعضا منه عند أبي البقاء العكبري[4].

وأخيرا فإن كلام الفراء الذي مر بيانه يتوافق توافقا تاما، مع ما نقلته عن ابن عصفور سابقا، وإن كان كلام ابن عصفور أسهل عبارة، وكلام الفراء أكثر تحليلا مع غموضه.

النص الثاني مما يذكر فيه الفراء اسمية (نعم وبئس)

إن من المفيد في سرعة إيضاح نص الفراء التالي أن أعيد ما ذكرته سابقا[5] من توجيهه للجملة الرئيسة التي تدور كثيرا مثالا لاسمية نعم وبئس، وهي: (نعم الرجل زيد)،

(١) (دلالةٌ) هكذا هي في نص الفراء، ولو قال: (دالة) كان أقوي، لأن الخبر بالوصف هو الأكثر، ولا يمنع أن يكون مصدرا، ويجعله النحاة أبلغ لما فيه من الادعاء.

(٢) معاني القرآن للفراء:١/ ٢٦٨

(٣) أمالي ابن الشجري:٢/ ٤٠٢، والإنصاف:١/ ٩٧ وما بعدها.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٤

(٥) هذا لتوجيه الذي ذكرته هنا سبق في مبحث (تركيب (نعم وبئس) نحويا)، فلحاجتنا إليه هنا أعيد مختصرا.

فتوجيهها حسب مذهب الفراءيسهم إسهاما كبيرا في فهم نصالفراء التالي،بل سيظهر لنا أنه أدق في تفسير المراد من كلام ابن عصفور مع غموضه بادي الأمر،فالفراء يرى أن أصل جملة (نعم الرجل زيد) التقديري: (رجل نعم الرجل زيد)، وبناء على هذا التقدير يعربها على النحو التالي[1]: (رجل) مبتدأ، و (نعم الرجل) صفة لـ (رجل) فحذف (رجل) الذي هو مبتدأ، وحلت جملة (نعم الرجل) المكونة في الأصل من فعل وفاعل محله، فلما حلت جملة الفعل والفاعل (نعم الرجل) محل المبتدأ المحذوف أصبحت اسما كما كان (رجل) اسما، وأصبحت مبتدأ كما كان (رجل) مبتدأ، و (زيد) خبراللمبتدأ (نعم الرجل)، ومذهب الفراءهذا هو ما حرره ابن عصفور، وهو متوافق تمام التوافق مع ما في معاني القرآن للفراء،وهو قوله: (ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفا للدار. وكذلك تقول: نعم الدار منزلك، فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفا للمنزل.) [2]. فقوله أولا: (... فعل المنزل وصف للدار)؛ يفيد أن (الدار) موصوفة بالفعل (نعم وفاعلها) كما سبق أثناء التوجيه، وقوله ثانيا: (فعل الدار وصف للمنزل) يعني أن (المنزل) موصوف بالفعل (بئس وفاعلها) أيضا، فإذا كان الفعلان وفاعلاهما صفتين، فينبغي للصفة أن تكون تالية للموصوف، وهذا يعني أن هناك لفظا مؤنثا مقدرا نكرة سابقا لـ (نعم)؛ لأن نعم وفاعلها جملة، وإذا كانت الجملة صفة تعين أن يكون الموصوف نكرة، وأن يكون سابقا، وأما أن السابق لـ (نعم) مؤنث فيما مثل به الفراء، فلأن الفراء نفسه قد ذكر أن سبب تأنيث الفعل ما سبقه من مؤنث في التقدير؛ فعلى ذلك يصبح التقدير على مذهب الفراء: دارٌنعمت المنزل دارك، وكذلك يكون التقديرمع بئس. وبهذه الهيئة التي ذكرتها يصبح كلام الفراء متطابقا تماما مع ما ذكره عنه ابن عصفور، حيث قال: (وذهب الفراء- رحمه الله - إلى أنهما جملتان صفتان لموصوف محذوف، والأصل عنده في قولك: نعم الرجل زيد؛ رجلٌ نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل زيد، فـ (نعم وبئس) صفتان لرجل، لأنهما جملتان بعد نكرة، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه.) [3]وكذلك متطابق مع ما يشير إليه أبو

(١) التعليقة لابن النحاس:١١٥، منهج السالك:٤/ ١٣٥٦، توضيح المقاصد:٣/ ٧٦

(٢) معاني القرآن للفراء:١/ ٢٦٧

(٣) التعليقة على المقرب:١١٥

البقـاء العكـبري[1]، وإن لم يكن لكلام أبي البقاء الوضوح الذي لـكلام ابن عصفور. ومن ثـم يصبح مذهب الفراء الذي هو مذهب الكوفيين سلسـا منقادا واضح المعالم بعد أن كان ضعيفا مطَّرحا.

والحقيقـة أن قـول الفراء والكوفيين: إن (نعم وبئس) فعـلان، ثم تحولا هما وفاعلاهما حين اعتراهما معنى المدح أو الذم إلى اسمين مبتدأين قولٌ ليس بمنكر في تقديري، فما قالوه، قـد قاله الخليل -مـن قبل- في (حبذا)، فهوعنـده فعل وفاعلفي الأصل،فلـما اعتراه معنى المدح اصبح اسـما مبتدأ، ثم تبعه البصريون على ذلك، قال سـيبويه: (وزعـم الخليل - رحمه الله- أن (حبّـذا) بمنزلـة حبّ الشيء، ولكن (ذا) و (حـبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع) [2]، وقال المبرد: (وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل (حبذا الشيءُ)؛ لأن (ذا) اسـم مبهم يقع على كل شيءٍ، فإنما هو: (حب هذا)، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حـب) و (ذا) اسـما واحداً، فصار مبتدأ، ولـزم طريقة واحدة) [3]، وبمثـل قول المبرد قال تلميـذه أبـو بكر بن السراج[4]، وبمثل قول ابن السراج قال تلميذه أبو سـعيد السـيرافي[5]. ومـع هـذا فقد ذهب بعضمن تأخر زمانه عن هـؤلاء إلى أن (حبذا) باق على أصله فعلا[6]، ويظهر ليـأن مـن يقول بأنه بـاق على أصله هم النحـاة الذين جاءوا من بعـد كبار البصريين الذين ذكرتهم سابقا، ولعل سبب قولهم هذا أنهم رأوا أن من سبقهم قالوا بأن (نعم وبئس) فعلان، وقالوا في شـبيههما (حبذا): بأنه اسـم، فبهذا يكونون قـد حكموا بحكمين مختلفين لشيئين متشابهين في المعنى، ومقتضى القياس أن يحكم للشبيه بحكم شبيهه، فمن ثم أعادوا (حبـذ) إلى الفعلية طردا للباب على وتيرة واحدة؛ ليتحد حكم الشـبيهين. قلت: ويزيد من القناعة بنقل (حبذا) و (نعم وبئس) وفاعلها من الجملة الفعلية إلى الاسم، أنه قد جاء ذلك

(١) التبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٤
(٢) الكتاب:٢/ ١٨٠
(٣) المقتضب: ٢/ ١٤٣
(٤) الأصول:١/ ١١٥
(٥) شرح كتاب سيبويه:٣/ ١٢
(٦) شرح جمـل الزجاجي لابن خروف:٢/ ٥٩٩،وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ١٤٠،وشرح التسـهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢،التعليقة لابن النحاس: ١١٦، و انظر شرح جمل الجمل لابن الفخار:١/ ٤١٨

عن العرب فسموا بالجملة نحو (تأبط شرا) (وبرق نحره) و (شاب قرناها) و (يزيد) في قول الشاعر:[1]

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ

برفع (يزيد) غير منون، فدل على أنه فعل وفاعله مستتر فيه[2]، بل لقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك فأجازوا قياسا أن ينقل الاسم من الجملة الاسمية، وإلا فإنه لم يرد عن العرب[3]

ومما أرى أنه يسدد رأي الكسائي والفراء والكوفيين القائلين: بأن (نعم وبئس) وفاعليهما مبتدآن، أنه لو اعتبر أن (نعم وبئس) فعلان كما يقوله البصريون، للزم من ذلك أن يكونا إما متعديين أو لازمين، وكل ذلك غير متحقق فيهما؛ أما أنهما متعديان فلا وجه له، لعدم وجود ما يتعديان إليه، لا بواسطة ولا بدونها، وأما أن يكونا لازمين فليسا بلازمين لعدم اكتفائهما بفاعليهما، فليسا هما ومرفوعاهما يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها كاللازم ومرفوعه، فنقول: قام زيد، وخرج بكر، فتتم الفائدة باللازم وفاعله، ولا تتم بنعم، ولا ببئس وفاعليهما، فلم يعد أمامنا إلا أن نجعلهما ومرفوعيهما اسمين مبتدأين كما يقول الكوفيون، لأنه تتم فائدتهما بخبريهما اللذين يسميهما البصريون بالمخصوص بالمدح أو الذم، فالمخصوص بالمدح أو الذم هو المتمم للفائدة، وهو الخبر عند الكوفيين، ولذلك لا يجوز حذفه عند أحد من النحاة حذفا اعتباطيا، وهذه الصفات التي عليها المخصوص بالمدح من وجوب ذكره، وتتميمه للفائدة هي صفات الخبر، وهي ما يجمع النحاة عليها، وبهذا يصبح كلام الفراء والكوفيين كلاماله اعتباره ونصاعة تفكير أصحابه، وما ذكرته هنا من احتجاج لم أره لأحد من النحاة.

وهنا أقف وقفة ثانية تستحق النظر والتأمل الجاد، وذلك أن توصيف الخليل: لـ(حبذا) حين يكون للمدح أوالذم، يلتقي فكريا مع توصيف الكوفيين لـ(نعم وبئس) حين يكون

(١) الرجز ينسب لرؤبة في ملحقات ديوانه:١٧٢، وانظره في المبهج: ٣١، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٢٨، والخزانة:١/ ١٣٠.

(٢) شرح التسهيل:١/ ١٧١.

(٣) شرح التسهيل:١/ ١٧١، وتحقيق المسألة في المنقول والمرتجل عند النحاة:٦٤، وانظر:٤٦.

(نعم) للمدح، و (بئس) للذم،فـ (حبذا) وفاعله انتقل عند الخليل إلى الاسمية، و (نعم وبئس) وفاعلاهما انتقلا عند الفراء والكسائي وعامةالكوفيين إلى الاسمية، فهذه الثلاثة كانت جملا، فلما اعتراها المدح والذم، تحولت هي وفواعلها إلى أسماء، فأصبحت مبتدآت، فمن خلال هذا التلاقي الفكري الواضح بين مذهب الخليل في (حبذا) ومذهب الكسائي والفراء والكوفيين في (نعم وبئس)، ينقدح في الذهن أنه من الممكن أن الخليل كان يقول ذلك في (نعم وبئس)، ثم انتقل قوله هذا إلى الكوفيين كما انتقلت إليهم كثير من مصطلحاته ومعالجاته، فالخليل أكبر أساتذة الكسائي،وقد نقل الكسائي علم الخليل إلى لكوفيين، لكن حقيقة متابعة الكوفيين للخليل حقيقة مجهولة، وقد أبنتها بأدلة توضح أن نحو الخليل ركن رئيس في نحو الكوفة، وقد تضمن إيضاح ذلك ثلاثة أبحاث قمت بها حول ما خفي من نحوالخليل، وهي: (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) [1]، و (النصب على الصرف عند الخليل والفراء) [2]، و (كتاب «الجمل» للخليل بن أحمد وليس لغيره) [3]، فهذه البحوث الثلاثة مترادفة على أن الكوفيين متابعون للخليل متابعة لا تقبل الشك، وتلك المتابعات الكثيرة جدا هي مايرشح أن ما يقوله الكوفيون في (نعم وبئس) من متابعاتهم واحتذائهم لمذهب أستاذهم الخليل،ويسهم مساهمة بينة في ترشيح ذلك التشابه الحاصل بين مذهب الخليل في (حبذا) ومذهب الكوفيين في (نعم وبئس) حين يكون ثلاثتها منقولة عن أصلها إلى المدح أو الذم.

وهناك أمر آخر رأيت أنه من سمات نحو الخليل الرئيسة التي تلتقي مع ما يقوله في (حبذا)، وما يقوله الكوفيون في (نعم وبئس)، وذلك أن التحول من أسلوب إلى أسلوب أمر ضروري يفسر عليه الخليل بعض القضايا النحوية، ولذلك قال في العين (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب

(١) نشر بمجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة العدد٨٦ ربيع الأول ١٤٣٧هـ-ديسمبر٢٠١٥م.

(٢) نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها العدد:١٧ رجب ١٤٣٧هـ - مايو:٢٠١٦م.

(٣) نشر بمجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد التاسع عشر العدد الأول محرم ١٤٣٨هـ - أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦م.

الله منزلك، وأهلك له، وسهّله لك)[1]، فقوله: (مصروفا عن وجهه)، ثم قوله: (ليعلم أنه منقول من حال إلى حال)، كلاهما يدل على معنى التحول الذي له شأن في فكر الخليل النحوي، إذ يرى من خلالهأن العرب لما تحولت عن الفعل (أبعده)، و (أسحقه)، وأتت بالمصدر (بعدا)، و (سحقا)، نصبته فموجب نصب الانصراف والتحول من شيء إلى آخر، فمن ثم سماه بالنصب على الصرف، ومثل ذلك تفسيره لنصب (تأتيَ) من قول شاعرهم[2]:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله

فأصل الكلام في فكر الخليل (لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله) فلما تحولت العرب عن ذلك إلى: (لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله) نصبت (تأتي)؛ لأنهم تحولوا عن الجملة الاسمية (وأنت تأتي) إلى الجملة الفعلية: (وتأتيَ)، ومثل هذا التحول الذي حصل في المصدر، والفعل حصل لاسم الفاعل (قادرين) من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، فأصل الكلام عند الخليل: (بلى نقدر)، فلما تحولوا عن (نقدر) إلى (قادرين) نصب، ولهذا نظائر كثيرة عنده[3]، ونصه الذي نقلته من العين جامع لهذا القصد الذي يقصده الخليل، فالحاصل أن استبدال العرب أسلوبا بأسلوب آخر على نحو الصور السابقةيستوجب في فكر الخليل حكما جديدا[4]، فيظهر لي بناء على فكر الخليل الذي عرفته، أن (حبذا) لما حولت معنى الجملة الفعلية (حب هذا) إلى أسلوب المدح أو الذم أخذت حكما جديدا وهو الاسمية، وعلى قياسه (نعم وبئس) لما تحولا من (نَعِمَ وبَئِسَ) المفيدان معنى النعماء والبأساء إلى معنى المدح والذم أصبحاهما وفاعلاهما اسمين، وهو ما يجعلني أتوقع توقعا يقرب من اليقين، أن قول الفراء والكسائي وعامة الكوفيين منطلق من متابعتهم للخليل

(١) العين:٢/ ٥٢.

(٢) البيت للمتوكل الكناني في شعره:٨١ وفي الجمل للخليل:٦٨ ولأبي الأسود الدؤلي في ملحقات ديوانه ١٣٠، ونسبه في الكتاب:٣/ ٤٢، للأخطل، وانظره في معاني القرآن للفراء:١/ ١١٥، ٣٤، ٤٠٨، ٤١٠، المقتضب:٢/ ٢٦، و شرح السيرافي على الكتاب:٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر الجمل:٩٦، ٩٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٣٠، وأنظر تحليل ذلك، في: النصب على الصرف عند الخليل، وفي كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره.

(٤) النصب على الصرف عند الخليل والفراء: ٢٤٠ وما بعدها.

في هـذا النحـو من التحول، كما هـو حالهم في متابعاتهـم الأخرى التي لم تعد تقبل الشـك، ولا ينبغـي أن يعـترض بأن للكسـائي -عند- البصريين مذهبا يخالف مذهـب الفراء، ومن ثم لا يصح القول بمتابعتهما معا للخليل، والجواب عن ذلك أن مذهب الكسـائي والفراء متحدان على أن أصل (نعم وبئس) فعلان، ثم تحولا فأصبحا اسمين، وسيأتي قريباً أن (نعم وبئس) اسمان عند الكسائي، وليسا على ما يصفه البصريون من أنهما فعلان.

*****

المبحث الرابع
(نعم وبئس) عند الكسائي

لقد ذكرت سابقا أن البصريين -حسب كلام ابن الشجري وتلميذه ابن الأنباري ومن بعدهم- يقولون: إن (نعم وبئس) فعلان عند البصريين والكسائي[1]، والحقيقة أني أرى أن ابن الشجري وابن الأنباري هما اللذان رسخا القول باسمية (نعم وبئس) عند الكوفيين، فتابعهم على ذلك المتأخرون، وكما قصّرا في توصيفهما لمذهب الفراء، فقد أخطآ في توصيف مذهب الكسائي، وذلك لأن ابن عصفور لديه توصيف مغاير لتوصيف ابن الشجري، وابن الأنباري لمذهب الكسائي، حيث قال: (وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا، وبرق نحره، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما، وسمي بهما)[2]. فهذا الذي يذكره ابن عصفور يتبين منه أن (نعم وبئس) عند الكسائي نقلت بالمدح وبالذم إلى الاسمية، كما نقل (تأبط شرا، وبرق نحره) إلى الاسمية، فهذه الأسماء في الأصل جمل فعلية، ثم انتقلت فأصبحت أسماء، ولم يعد للفعلية فيها أيُّ معنًى دلالي، وكذلك حال (نعم وبئس) عندالكسائي والفراء والكوفيين فهما في الأصل جملتان فعليتان، ثم نقلتا، فأصبحتا مع فاعليهما اسمين مبتدأين، أما توصيف ابن الشجري وابن الأنباري فيجزمان، هما ومن تابعهما بأنهما فعلان لا غير.

والذي يزيد من تأكيد صحة ما نسبه ابن عصفور إلى الكسائي أن مذهب الكسائي لا يكاد يفترق عن مذهب الفراء وعامة الكوفيين، فالكسائي بحسب ماذكره ابن عصفور يرى أن (نعم وبئس) في المدح والذم اسمان نقلا نقلاً مباشرا من الفعلية إلى الاسمية، وأما الفراء فمذهبه يمر بمرحلتين:

(١) أمالي ابن الشجري:٢/ ٤٠٤والإنصاف:١/ ٩٧

(٢) التعليقة لابن النحاس: ١١٥، ومنهج السالك:٤/ ١٣٥٦، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣/ ٧٦

المرحلة الأولى: أن (نعم وبئس) كانا مسبوقين باسم مبتدأ هما صفة له، والثانية: أنه حُذِف الاسم الموصوف بهما، فحلا محله، وأخذا حكمه من حيث الاسمية ومن حيث الإعراب على ما سبق بيانه، فالمحصلة النهائية عندهم جميعا أن (نعم وبئس) وفاعليهما اسمان مبتدآن، ولاشك أن تلاقي مذهب الفراء والكوفيين مع مذهب أستاذهم الكسائي هو الأصل الغالب الذي تجري عليه المذاهب، فلذا ظهر في مسألتنا هذه التلاقي بينه وبين الفراء وعموم الكوفيين، وزال التنافر والاختلاف الذي يحكيه ابن الشجري وابن الأنباري.

وأما أن يقال إن الفراء وعامة الكوفيين يخالفون الكسائي، وأن الكسائي موافق للبصريين، فلا ينبغي أن يصار إليه بعد مارأيناه في معاني القرآن للفراء، وبعد كلام ابن عصفور، ولاشك أن وصفهم الخاطئ لمذهب الفراء، يشككنا في توصيفهم لمذهب الكسائي، بناء على أن الأصل اتفاق أهل المذهب الواحد، ويزيد من ذلك أن ابن الشجري يظن ظنا سيئا بمذهب الكوفيين حتي قال إن فيه تهاويل كثيرة، ثم تبعه تلميذه ابن الأنباري على توصيفه المنطلق من سوء ظنه بالكوفيين.

هذا فضلا عن أنني ذكرت سابقا أن الخليل بن أحمد كان أكبر أساتذة الكسائي، والخليل يرى أن (حبذا) في الذم والمدح فعلوفاعل في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية فأصبح اسما مبتدأ[1]، فمشابهة (حبذا) الظاهرة لـ(نعم، و بئس) في المعنى والتركيب، تشير إلى أنه من الممكن أن الخليل كان يقول باسمية (نعم وبئس) فتابعه أكبر تلاميذه الكسائي، ثم تلميذ الكسائي الفراء وعامة الكوفيين، ولكن سيبويه -رحمه الله- لم يذكر مذهب الخليل في (نعم وبئس)، فلا شك أن للخليل فيهما مقالاًلكن سيبويه كان يترك بعض مذهب الخليل مراعاة للسواد الأعظم من مذهب أساتذته[2]، فماتركه سيبويه من نحو الخليل انتقل كثير منه إلى الكوفيين عن طريق الكسائي، فعرضه كل من الكسائي والفراء بالصورة التي ارتضاها. وفي نظري أن عرض الكسائي كان أجود لعدم التقدير فيه، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، فـ(نعم وبئس) عنده مماثلة لـ(تأبط شرا) وغيره.

(١) الكتاب:٢/ ١٨٠، والمقتضب:٢/ ١٤٥، وشرح السيرافي:٣/ ١٢

(٢) النصب على الصرف عند الخليل والفراء: ٢٢٧.

ومع ذلك فالإجماع منعقد عند جمهور الكوفيين الكسائي والفراء وغيرهما على اسمية (نعم وبئس) وعلى إعراب جملتيهما، فـ(نعم) وفاعله مبتدأ بمعنى الممدوح أو المحمود، وما يسميه البصريون بـ(المخصوص) خبر عن المبتدأ (نعم وفاعلها)، وعلى هذا فإن مذهب الكسائي -في نظري- هو مذهب الفراء، ثم هو مذهب عامة الكوفيين، ولذا ذكرت فيما سبق مايرجحه بما لم أره لأحدمن قبل.

وبعد أن رأينا حقيقة مذهب الكسائي والفراء والكوفيين عموما، فلاشك أن ما لحقه من وصف قاصر يعود إلى ما قاله أبو السعادات هبة الله بن الشجري، ثم إلى مارسخه تلميذه من بعده أبوالبركات ابن الأنباري، الذي أشاعه بكتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فقد اقتبس ابن الأنباري من أستاذه نقمته على الكوفيين، فلذا وصف (نعم وبئس) بما وصفهما به ابن الشجري، وقد رأينا في مواطن أخرى أنه لم يرجح من آراء الكوفيين في الإنصاف إلا القليل جداً.

وعلى هذا فلاشك أن الحكم من خلال كتب البصريين وحدها ليس بالحكم الأمثل، إذ إنه ليس في دقة الحكم من خلال كتب الكوفيين أنفسهم، وبرهان ذلك ما وجدناه في مسألتنا هذه، بل لقد وجدنا في كتب الكوفيين من مسائلهم الدقيقة ومعالجاتهم المختلفة مالانجده أصلا في كتب البصريين، كالحديث عن مصطلح التقريب والخروج والقطع والحال وغيرها، فالتقريب والخروج لا نجد لهما أي أثر في كتب البصريين مطلقا، وكما انعدم حديثهم عن التقريب والخروج، فقد قصّروا في توصيفهم لمصطلحي القطع والحال إذ يعدونهما شيئا واحدا، والحقيقة أنهما شيئان مختلفان عند الكوفيين[1]، ألا ترى إلى قول الفراء في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ [الزمر: ٦٧]، فقد قال: (..... وينصب المطويّات على الحال، أو على القطع، والحال أجود.) [2]، ومع أن البصريين يذكرون هذين

(١) انظر ما ذكره الفراء في من نصب (نذيرا) من قوله تعالى (نذيرا للبشر) المدثر:٣٦ معاني القرآن للفراء:١/ ٣٠٩ إنها «١٠» لإحدى الكبر نذير للبشر» بغير ألف. فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال.

(٢) معاني القرآن للفراء:٢/ ٤٢٥، وانظر إلى قوله الآخر: المعاني:١/ ٣٠٩ قوله: (لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ لَوَّاحَةٌ) وفي قراءة أُبَيٍّ (إنها لإحدى الكبر نذيرٌ للبشر) بغير ألف، فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال)

المصطلحين، إلا إننا لا نجد للتفرقة التي يفرق بها الكوفيون بين المصطلحين أي إشارة في كتب البصريين، بل إن من أهم ماعزب عن كتب البصريين ما ينسبونه للكوفيين خطأ من مصطلحات كثيرة تدور في كتبهم، وهي في الحقيقة ليست لهم، وإنما هي من مصطلحات الخليل بن أحمد المنسوب إلى البصرة لكثرة ما ينقله عنه سيبويه، وإلا فإن الكوفيين قد اقتبسوا منه كثيرا مما ينسب إليهم من مصطلحات، كما اقتبس منه البصريون كثيرا مما ينسب إليهم من مصطلحات، فالخليل أستاذ البصريين والكوفيين توارد الجميع على علمه تواردا واحدا[1]. فلعلي لا أبعد عن الحقيقة حين أقول:إن الدافع وراء إخفاء علاقة الكوفيين بالخليل هي الضنانة بالخليل أن يكون له مثل تلك العلاقة، فمن ثم نسبوا كتابيه (العين) و (الجمل) لغيره لما اشتملا على كثير مما أخذه عنه الكوفيون ضنانة بأن يكون للخليل هذه الصلة بالكوفيين، ألا ترى أن كثيرا منهم كالسيرافي، وابن جني، وابن الأنباري[2] قد ضعَّف علم الكوفيين، وزعم ابن الشجري أنه تهاويل[3]!.

(١) أبنت هذه القضية في بحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) وفي بحث (كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره).

(٢) انظر مثلا شرح السيرافي:٣/ ٢٢٩ وسر صناعة الإعراب:١/ ٢٧٥، والإنصاف: ٢/ ٤٥٢ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية) و:٢/ ٤٥٤ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية).

(٣) أمالي ابن الشجري:١/ ٥٦.

الخاتمة والنتائج

لعل من أبرز ما أسلم إليه هذا العمل أن وصف ابن الشجري، وتلميذه ابن الأنباري لمذهب الكوفيين ألحق به ضيما كبيرا، فقد نسبا للكسائي القول بفعلية نعم وبئس حال المدح والذم، وهو ما لا يقوله. كما أنهما قصّرا تقصيرا واضحا أفسد صورة تفكير الفراء ومن تبعه من الكوفيين؛ إذ أفهم كلامهما أن (نعم وبئس) وحدهما هما الاسمان، وأن اسميتهما كغيرهما من الأسماء المتمكنة في الاسمية، وهو ما لم نره في مذهب الفراء ولا الكسائي، فخلصت من بعد ذلك إلى النتائج التالية:

- أن اسمية (نعم وبئس) عند الفراء والكوفيين ليست كالاسمية المطَّردة في باقي الأسماء.
- أن (نعم الرجل، وبئس الرجل) جملة فعلية في الأصل عند الفراء والكوفيين، ثم تحولتا بالمدح أوالذم إلى اسمين لحلولهما محل المبتدأ الموصوف بهما، فأخذا منه بحلولهما محله الاسمية والابتداء.
- أن أصل (نعم وبئس) جملتان فعليتان عند الكسائي، ثم نقلتا إلى الاسمية كما نقل (تأبط شرا) إلى الاسمية.
- ان الكسائي ليس على مذهب البصريين الذين يقولون: إن (نعم وبئس) فعلان.
- أن نعم وبئس وفاعليهما، هما الاسمان، لا أن كل واحد منهما دون فاعله هو الاسم.
- أن (نعم وبئس) وفاعليهما عند الكوفيين بمن فيهم الكسائي مبتدآن، وما يسميه البصريون بالمخصوص بالمدح أو الذم هوالخبر.
- أنه لا اضطراب في كلام الفراء حين نجده تارة يذكر ان (نعم وبئس) فعلان، وتارة يذكر أنهما اسمان، فالفعلية التي يذكرها مراعاة لأصلهما، والاسمية مراعاة لمعناهما.
- أن مذهب الكسائي والفراء متقاربان في المحصلة النهائية فكل منهما يرى أن نعم وبئس في المدح والذم اسمان.
- أن متقدمي النحاة سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافي لم يصف أحد منهم مذهب الكوفيين في (نعم وبئس) بما وصفه به ابن الشجري وابن الأنباري.

- أن ابن الشجري وابن الأنباري هما من رسخ مذهب الكسائي والفراء وعامة الكوفيين على الصورة القاصرة التي رأيناها.
- أن المتأخرين لازالوا محاكين لما يقوله ابن الشجري وابن الأنباري، مع اطلاعهم على ما حرره ابن عصفور.
- أن من مرجحات اسمية نعم وبئس أنه لايصح الحكم لهما لابتعد ولا بلزوم.
- أن من مرجحات اسمية نعم وبئس أن المخصوص بالمدح يكمل الفائدة، إذ لايصح حذفه اجماعا، وهي سمة الخبر، فإذ رجح كونه خبرا لـ(نعم) أو لـ(بئس) رجحت اسمية نعم وبئس.
- أن ما يصف به الكوفيون مذهبهم في (نعم وبئس) هو في الغالب من تأثرهم بمنهج الخليل في (حبذا)، فمن المرجح أنه كان قد حكم لـ(نعم وبئس) بحكمه لـ(حبذا) لاتحادهما معه تركيبا ومعنى، فمن ثم سرى فكره إلى لكوفيين.
- أن الحكم على مذهب الكوفيين من خلال كتب البصريين قد يكون حكما قاصرا.

*****

مصادر البحث

- أسرار العربية/ تصنيف أبي البركات: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري/ تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة/ الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ -١٩٩٥م-دار الجيل -بيروت.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي/ تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م / مؤسسة الرسالة بيروت.
- أمالي ابن الشجري/ لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي/ تحقيق الدكتور: محمود الطناحي/ مكتبة الخانجي/ الطبعة الأولى١٤١٣هـ-١٩٩٢م القاهرة.
- الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق الدكتورمازن المبارك/ الطبعة الثانية- دار النفائس بيروت: ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- إيضاح الوقف والابتداء/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان/ مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق/ دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي/ نشر: دار الفكر- بيروت/ الطبعةالأولى: ١٤١٤هـ.
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري/ تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دار الفكر دمشقز.
- التبيين عن مذاهب النحويين/ تأليف أبي البقاء العكبري/ دراسة وتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ الطبعة الأولى:١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م/ دار الغرب الإسلامي- بيروت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق الدكتور: حسن هنداوي/ الطبعة الأولى: دار القلم - دمشق.
- التعليقة على المقرب/ (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في النحو) / تحقيق الدكتور: جميل عبد الله عويضة/ الطبعة الأولى:٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ/ سلسلة كتاب الشهر تصدر عن وزارة الثقافة-عمان- الأردن.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) / دراسة وتحقيق: الدكتور. علي محمد فاخر وآخرين/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك/ للمرادي (المعروف بابن ام قاسم) شرح وتحقيق الدكتور: عبد الرحمن على سليمان/ مكتبة الكليات الأزهرية/ الطبعة الثانية.
- الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد / تحقيق فخر الدين قباوة/ الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية/ للدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ مجلة كلية دار العلوم/ العدد:٨٧ فبراير ٢٠١٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ القاهرة: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق محمد حسين آل ياسين/ بغداد-١٣٨٤هـ.
- ديوان ذي الرُّمَّة/ تحقيق مطيع بييلي/ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر/ الطبعة الثانية/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان رؤبة بن العجاج/ اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن ألوردالبروسي ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب) الطبعة الثانية- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
- الزاهر في شرح معاني كلمات الناس/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق حاتم الضامن/ دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح ابن جني/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ دار القلم - دمشق/ الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح تسهيل الفوائد/ لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي/ تحقق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح الجمل/ لأبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد المعروف بـ(ابن الفخار) تحقيق الدكتورة: روعة محمد ناجي/ دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح جمل الزجاجي/ لأبي الحسن على بن محمد بن خروف الأشبيلي/ تحقيق ودراسة الدكتورة: سلوى محمد عرب/ نشر جامعة أم القرى/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- مكة المكرمة: ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور الأشبيلي/ تحقيق صاحب أبو جناح/ الجمهورية العراقية/ مطابع مديرية دار الكتب- جامعة الموصل-١٩٨٢م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ دار المعارف/ الطبعة: الخامسة.
- شرح كتاب سيبويه / لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي / توزيع مكتبة الباز/ مكة المكرمة.
- شرح المفصل/ لابن يعيش / عالم الكتب/ بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
- شعر المتوكل الكناني/ صنعة: يحيى الجبوري/ مكتبة الأندلس – بغداد.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين – بيروت/ الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزُّبَيْدي الأندلسي الإشبيلي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الطبعة: الثانية دار المعارف.
- علل النحو/ لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق/ تحقيق/ الدكتور: جاسم محمد الدرويش/ الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م / مكتبة الرشد- الرياض.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح/ لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي/ تحقيق ودراسة الدكتور: فيصل الحفيان/ الطبعة الأولى١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م / مكتبة الرشد للنشر / الرياض.
- الكتاب/ لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره/ للدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ مجلة الدراسات اللغوية- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض) - المجلد التاسع عشر- العدد الأول (المحرم-ربيع الأول١٤٣٨هـ-٢٠١٦م).
- ليس في كلام العرب/ تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- الطبعة الثانية:١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م - دار العلم للملايين- بيروت.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة/ لأبي الفتح عثمان بن جني/ تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي/ دار القلم- دمشق- دار المنار بيروت- الطبعة الأولى.
- مجالس العلماء/ لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق الأستاذ: عبد السلام محمد هارون/ نشر مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض/ لطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- مختصر النحو/ لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي/ دراسة وتحقيق/ الدكتور: حسين أحمد بو عباس/ حوليات الآداب والعلوم الإنسانية/ مجلس النشر العلمي/ جامعة الكويت ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- المذكر والمؤنث/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق الدكتور: طارق عبد عون الجنابي/ الطبعة الاولى/ مطبعة العاني/ بغداد ١٩٧٨م.
- معاني القرآن/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون/ الهيئة العامة المصرية للكتاب/ الطبعة: الاولى ١٩٧٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي/ تحقيق عدد من اساتذة جامعة أم القرى/ نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ -١٠٠٧م.
- المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المنقول والمرتجل عند النحاة/ تأليف الدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى بمكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق الدكتور: شريف عبد الكريم النجار والدكتور: يس أبو الهيجاء/ الطبعة الأولى - عالم الكتب الحديث ودار الكتاب العالمي.
- النصب على الصرف عند الخليل والفراء/ إعداد الدكتور حماد بن محمد الثمالي/ مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها/ العدد:١٧ / رجب ١٤٣٧هـ- مايو٢٠١٦م.
- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل/ لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير/ تحقيق الأستاذ/ س أبو بشر محمد خليل الزروق/ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- دبي/ الطبعة الاولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.